أخبار الخليج
العدد (17711) - السنة الحادية والخمسون - السبت 8 ربيع الآخر 1448هـ - 19 سبتمبر 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

وزير الخارجية أمام مجلس الأمن الدولي:

البحرين ستواصل الاضطلاع بدورها في ملف أمن الممرات البحرية وحرية الملاحة داخل مجلس الأمن وخارجه

أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية أنّ مملكةَ البحرين، انطلاقًا من نهج حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، في تعزيز الأمن والسلم الدوليين، ستواصل الاضطلاعَ بدورها في ملف أمن الممرات البحرية وحرية الملاحة داخل مجلس الأمن وخارجه، وستُبقي بابَها مفتوحًا لكل شريكٍ يرى في أمن البحار أمنًا مشتركًا.

وقال إنّ حريةَ الملاحة ليست مصلحةً قابلةً للتفاوض، بل قاعدة كفلتها اتفاقيةُ الأمم المتحدة لقانون البحار، ورسّخها نظامُ المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية، وأرست المنظمةُ البحرية الدولية إطارًا لمنع الأعمال غير المشروعة الموجَّهة ضد سلامة الملاحة.

جاء ذلك في كلمة مملكة البحرين التي ألقاها وزير الخارجية في جلسة مجلس الأمن التي دعت إليها المملكة المعقودة بصيغة «آريا» بشأن أمن الممرات البحرية وحرية الملاحة تحت عنوان «بحار آمنة، أمن مشترك: حماية حرية الملاحة في بيئة أمنية متغيرة»، التي عقدت أمس في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك.

وقال وزير الخارجية: «لقد استمعنا إلى توضيح حول المخاطر، وأمامنا مثالان واضحان لا يقبلان التأويل، نعيشهما كواقع وليس كاحتمال، المثال الأول هو مضيق هرمز، حيث تعرضت مملكة البحرين وعدد من دول المنطقة لاعتداءات إيرانية آثمة وغير مبررة، تزامنت مع تهديد وتعطيل لحركة الملاحة في ممر يمر عبره جزء كبير من إمدادات الطاقة العالمية».

وأضاف: «إن المثال الثاني هو باب المندب، حيث تغيرت طبيعة التهديد، ولم يعد الأمر مجرد اعتداءات عشوائية على السفن العابرة، رغم خطورتها، بل أصبح هناك تقدم لجماعة الحوثي الإرهابية نحو المضيق نفسه، وهناك فارق كبير بين استهداف سفينة معينة وسيطرة جهة مسلحة غير حكومية على ممر دولي».

وأشار الدكتور عبداللطيف الزياني إلى أن الأمر اقترن باعتداءات متكررة على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة، استهدفت منشآت مدنية واقتصادية في أبها وخميس مشيط والطائف وجازان ونجران، ما أدى إلى إصابات بين المدنيين، مشيرًا إلى أن قيادة القوات المشتركة للتحالف العربي أعلنت مساء الثلاثاء اعتراض طائرة مسيرة أطلقت باتجاه مكة المكرمة وتدميرها قبل دخولها المجال الجوي المحظور، مشددًا على أن أمن الحرمين الشريفين وقاصديهما ليس شأنًا سعوديًا فحسب، وليس شأنًا إقليميًا، بل هو شأن المسلمين كافة.

وأكد وزير الخارجية تضامن مملكة البحرين الكامل مع المملكة العربية السعودية وحقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقًا للقانون الدولي، مشيرًا إلى أن أعضاء المجلس أدانوا هذا النوع من الاعتداءات في بيانهم الصحفي الصادر في السابع من أغسطس الماضي.

وأشار وزير الخارجية إلى الاستهداف الذي تعرض له خط الأنابيب شرق-غرب في المملكة العربية السعودية، الذي أنشئ في الأصل كبديل لمضيق هرمز، ما يدل على أن البديل نفسه أصبح هدفًا، ما يعطي درسًا لمن يعتقد أن الحل لمشكلة انكشاف الممرات هو الالتفاف عليها، إذ إن البنية البديلة أيضًا معرضة للاستهداف، والمعالجة الحقيقية تكمن في مواجهة المشكلة وليس في تجنبها.

وقال إن الحالة في اليمن وباب المندب عرضت على المجلس في جلسة خاصة يوم الثلاثاء الماضي، وأكدت مناقشات الجلسة أهمية السؤال الأشمل، وهو ماذا يعني أن تصبح الممرات البحرية الحيوية عرضة للإغلاق أو التحكم، وما هي الأدوات التي نملكها للوقاية قبل أن نضطر إلى الاستجابة.

وأضاف أن تعطيل هذه الممرات يؤثر على من هم أبعد ما يكونون عن أسبابه، مثل ميناء في شرق إفريقيا، أو مصنع في جنوب آسيا، أو أسرة في جزيرة صغيرة تنتظر سفينة الإمداد.

وقال إن الانتقال إلى العمل الجاد يقوم على أربعة عناصر تشمل تعزيز الوعي بالمجال البحري وتبادل المعلومات والإنذار المبكر على نحوٍ لا يقتصر على ترتيبات محدودة العضوية، ورفع الجاهزية بما يتيح استجابةً تبدأ قبل أن يستقرَّ الضررُ لا بعده، وحمايةُ البحّارة، بما يشمل الإفراجَ الفوري عن المحتجَزين منهم، ومحاسبة مرتكبي الاعتداءات على السفن، وضمان سرعة استعادة حركة الملاحة والتجارة عند اضطراب الممرات.

وأضاف وزير الخارجية أن هناك بُعدا لم يُعط حقه في النقاش الدولي، ويتعلق بأن كلفة اضطراب الممرات البحرية لا تتوزع بالتساوي، فالدول ذات الاقتصادات القادرة تدفع أكثر وتظل قادرة على الاستمرار، بينما تدفع الاقتصادات النامية أكثر ثم تتوقف.

وأشار إلى أن ارتفاع أجور الشحن وأقساط التأمين يؤثر بشكل مباشر على أسعار الغذاء والدواء والوقود، وأن تعطل مسارات الحبوب والأسمدة يؤثر على الأمن الغذائي في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، كما أن الدول الجزرية الصغيرة والدول غير الساحلية تعتمد على مسار واحد، ما يجعل الاضطراب بالنسبة إليها يعني انقطاعًا في الإمداد بدلاً من مجرد ارتفاع في الكلفة، علاوة على أن الغالبية العظمى من البحارة في العالم هم من مواطني الدول النامية، وهم من يتحملون الأعباء البشرية المباشرة.

وأكد الدكتور عبداللطيف الزياني وزير الخارجية أن أمن الممرات البحرية هو قضية تنموية بقدر ما هو قضية أمنية، وأي معالجة تُطرح من دون إشراك الدول الأكثر تضررًا وأقلها صوتًا ستكون ناقصة.

البحرين تقود نقاشا دوليا في مجلس الأمن لحماية حرية الملاحة

الغرفة الدولية للملاحة البحرية تطالب باحترام حق المرور العابر في مضيق هرمز وفقا للقانون الدولي

برئاسة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، عقد مجلس الأمن الدولي يوم 17 سبتمبر 2026، جلسة بصيغة «أريا»، بتنظيم من مملكة البحرين، بعنوان «بحار آمنة، أمن مشترك: حماية حرية الملاحة في بيئة أمنية متغيرة»، وذلك في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

○ وزير الخارجية.

○ د.رانيا المشاط.

○ توماس كازاكوس.

ويأتي هذا الاجتماع استكمالًا لجلسة المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن حول الأمن البحري بدعوة من مملكة البحرين خلال رئاستها للمجلس في أبريل 2026، وفي ضوء المستجدات التي شهدتها الملاحة البحرية في مضيق هرمز، وباب المندب، والبحر الأحمر في أعقاب إغلاق إيران لمضيق هرمز وتعطيل حركة الملاحة البحرية فيه.

وتستهدف الجلسة الانتقال من مرحلة تحديد المخاطر إلى تعزيز القدرة العملية على الوقاية من الاضطرابات البحرية الكبرى والاستعداد لها والتصدي لها والتعافي منها. وشارك في الجلسة أكثر من خمسين متحدثاً، حيث قام بتقديم الإحاطات كل من: الدكتورة رانيا المشاط وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبيدرو مانويل مورينو نائب الأمين العام والأمين العام بالإنابة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبياتي أندريس نائبة المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وتوماس كازاكوس الأمين العام للغرفة الدولية للملاحة البحرية، وكريستيان بويغر من جامعة كوبنهاغن ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وأكدت مداخلات المتحدثين الرئيسيين في الجلسة أن انعدام الأمن البحري لا يبقى أثره حبيس البحر، إذ تشكل الممرات البحرية الحيوية شرايين مشتركة للأمن والازدهار الدوليين، حيث تُنقل عبرها الطاقة والغذاء والسلع الأساسية، بما يزيد على 80 في المائة من حجم التجارة العالمية للبضائع. وأشارت الإسكوا إلى أن مضيق هرمز يستحوذ على نحو 25 في المائة من تجارة النفط البحرية العالمية و19 في المائة من تجارة الغاز الطبيعي المسال، فيما قدّرت كلفة النزاع خلال شهره الأول بنحو 150 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

وشدد الأمين العام للغرفة الدولية للملاحة البحرية، توماس كازاكوس، على ضرورة احترام حق المرور العابر في مضيق هرمز وفقًا للقانون الدولي، وعدم إخضاعه لأي تصاريح سياسية أو قيود تعسفية، محذرًا من أن أي مساس بهذا الحق سيرسي سابقة تتجاوز أثرها المنطقة. كما شدد على أن البحارة مدنيون لا طرف لهم في النزاعات الجيوسياسية، في ظل ما ورد من تقارير عن سقوط 22 بحارًا وتراجع حركة العبور عبر مضيق هرمز بنسبة تقارب 95 في المائة خلال الأزمة.

من جانبها، تناولت بياتي أندريس نائبة المدير العام لمنظمة العمل الدولية، البعد الإنساني والعمالي للأزمة، مؤكدة أهمية التطبيق العملي لمعايير العمل الدولية ذات الصلة بحماية البحارة ودعمهم خلال فترات الاضطراب، بما في ذلك المساعدة الطارئة والإجلاء والإعادة إلى الوطن والدعم الطبي وتبديل الأطقم.

ومن جهته، أشار كريستان بويغر إلى أن الاضطرابات الراهنة تعكس تآكلًا في النظام البحري الدولي أوسع من كونها أزمات إقليمية معزولة، داعيًا إلى حوار عالمي مستدام بشأن السلوك المسؤول في البحار، واقترح ثلاث خطوات مؤسسية للنظر فيها مستقبلًا، تشمل جعل الأمن البحري بندًا دائمًا على جدول أعمال مجلس الأمن، وتعيين مبعوث خاص أو فريق خبراء رفيع المستوى، وإنشاء آلية دائمة لتبادل المعلومات والخبرات والتحليل القانوني.

وخلص الاجتماع إلى أربعة محاور للعمل: الوقاية، من خلال التمسك بالقانون الدولي وحرية الملاحة وتعزيز الإنذار المبكر، والتأهب، عبر وضع خطط طوارئ وقنوات تنسيق مسبقة، والاستجابة، من خلال تبادل المعلومات بسرعة وحماية البحارة، والتعافي وبناء المرونة، عبر استعادة الثقة التجارية ودعم الاقتصادات المتضررة.

كما شهدت الجلسة مداخلات من الدول الأعضاء بمجلس الأمن، وعدد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تطرقت الى عدم مشروعية الممارسات الإيرانية في المنطقة، حيث شارك ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بالمملكة المغربية الشقيقة بمداخلة ثمنت دور مملكة البحرين كملتقىً للبحار، وأكدت التأثير الدولي للانتهاكات في مضيق هرمز ومضيق باب المندب على الملاحة في مختلف مناطق العالم.

ومن جانبه، أكد خليفة شاهين المرر، وزير دولة بوزارة خارجية دولة الإمارات المتحدة الشقيقة ضرورة تأمين وحماية سلاسل الإمداد والتجارة والطاقة دون عوائق أو قيود، مشدداً على أهمية دعم كل الجهود الرامية الى خفض التوتر بما يضمن أمن واستقرار وازدهار دول المنطقة.

وأكدت مملكة البحرين، بصفتها الجهة الداعية للاجتماع، أنها ستواصل التشاور مع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والجهات الفاعلة في القطاع البحري بشأن المقترحات العملية التي طُرحت خلال الاجتماع، بما يعزز جهود الوقاية والتأهب والاستجابة والتعافي في مواجهة التهديدات البحرية.

وزير الخارجية والأمين العام للأمم المتحدة يناقشان مستجدات الأوضاع الإقليمية والتحديات التي تواجه دول المنطقة

اجتمع الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أمس، مع أنطونيو غوتيريتش الأمين العام للأمم المتحدة، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثمانين.

وقد رحّب الأمين العام للأمم المتحدة بوزير الخارجية، وكلفه بنقل تحياته إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، معربا عن تقديره للعلاقات المتميزة التي تربط بين مملكة البحرين والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه نقل وزير الخارجية خلال الاجتماع تحيات حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتقديرهم للجهود التي يقوم بها لتعزيز دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا والتحديات الدولية الراهنة.

وأعرب وزير الخارجية عن اعتزاز مملكة البحرين بعلاقات التعاون المستمر مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة في كل المجالات، وما تحقق من منجزات بناءة أسهمت في تفعيل جهود التعاون المشترك لدعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة وتحقيق تطلعاتها نحو مزيد من التقدم والازدهار.

وتم خلال الاجتماع، مناقشة مستجدات الأوضاع الإقليمية والتحديات التي تواجه دول المنطقة، وتداعيات تعطيل الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب، والقضايا المعروضة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتبادل وجهات النظر إزاء الجهود التي يبذلها مجلس الأمن الدولي لتسوية النزاعات الإقليمية، ودعم جهود تعزيز السلم والأمن الدوليين.

من جهة ثانية اجتمع الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية، في نيويورك أمس، مع السيد بن بلاك الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية الأمريكية للتنمية (DFC)، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثمانين.

جرى خلال الاجتماع بحث مسار علاقات الصداقة والشراكة الاستراتيجية المتميزة التي تربط بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وما وصلت إليه من مستوى متقدم، والفرص المتاحة لتنميتها في عديد من المجالات الاقتصادية، وسبل توسيع آفاق التعاون المشترك في المجالات الاستثمارية والتنموية، وتبادل وجهات النظر إزاء المستجدات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الإقليمي والاقتصاد العالمي والتجارة الدولية نتيجة تعطيل الملاحة البحرية في مضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر.

البحرين تدين الهجوم الإرهابي الذي استهدف مسجدا في باكستان

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة مملكة البحرين واستنكارها الشديدين الهجوم الإرهابي الآثم الذي استهدف أحد المساجد في إقليم خيبر بختونخوا شمال غربي جمهورية باكستان الإسلامية، وأسفر عن وفاة وإصابة عدد من الأشخاص، مؤكدةً موقف المملكة الثابت والرافض لجميع أشكال العنف والتطرف والإرهاب، واستهداف دور العبادة وترويع الأبرياء الآمنين.

وعبّرت وزارة الخارجية عن خالص تعازي مملكة البحرين ومواساتها لأهالي وذوي الضحايا، وللحكومة والشعب الباكستاني الشقيق، وتمنياتها للمصابين الشفاء العاجل، مؤكدةً تضامن المملكة مع جمهورية باكستان الإسلامية في جهودها الرامية إلى حفظ الأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب والتطرف.